الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
3 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد: شودري .....(بنغلاديش)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، وفي نسخة موحَّدة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54413 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد باعلي** (الجزائر): قال إن فشل مفاوضات كانكون بشأن قضايا التجارة والتنمية سوف يؤثر ولا شك على أعمال اللجنة الثانية ومع ذلك فإن عليها أن تمضي لاتخاذ الاستعدادات للمفاوضات في الجولة التالية بالدوحة. وما برح المجتمع الدولي مصمماً على تعزيز التعاون الدولي على النحو الذي تشهد به الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى مؤتمر قمة الألفية، فإن هذه الفعاليات رسمت إطاراً عالميا للعمل الجماعي في المستقبل. كما أن استجابة المجتمع الدولي إزاء تحديات التنمية وتمويل التنمية والحرب المعلنة ضد الفقر والمرض وقضايا التنمية المستدامة والعولمة تم البت فيها على أعلى المستويات. وقد حان الوقت لترجمة الأهداف الإنمائية إلى حقائق واقعة على نحو ما تعهد بتحقيقه رؤساء الدول والحكومات. وعليه فقد شكّل عام ٢٠٠٣ علامة بارزة على بداية حقبة جديدة وهي حقبة التنفيذ. على أن تنمية بلدان الجنوب وإدماجها في الاقتصاد العالمي لا ينبغي أن تكون أمراً يتوقف على مواصلة الانصياع إلى القواعد المجحفة وغير المنصفة التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية.

٢ - وأكد على أن الحق في التنمية ينبغي أن يظل الشاغل الأساسي في الجهود الرامية إلى توطيد التعاون الدولي من خلال شراكة متجددة بين الشمال والجنوب تستند إلى تقاسم المسؤوليات والمنافع. كما ينبغي بذل جهد خاص لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير سُبل تخفيف الديون وفتح الأسواق أمام المنتجات الواردة من الجنوب وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الخاص إلى البلدان النامية ولاسيما في أفريقيا وإصلاح البنية المالية الدولية بما يتيح المزيد من الشفافية والمزيد من مشاركة البلدان النامية.

٣ - ويأتي انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة ليواكب الذكرى السنوية الأولى لإعلان الأمم المتحدة بشأن شراكة جديدة لتنمية أفريقيا واعتماد هذه الشراكة بوصفها الإطار العام للجهود الدولية الرامية للمساهمة في تنمية أفريقيا. وسوف تتاح فرصة أمام الجمعية العامة لكي تقيس مدى التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وتبتّ بشأن ما يستجد من إجراءات مطلوبة لدعم الجهود الدولية من أجل التنمية الأفريقية، على أن تنفذ هذه الإجراءات في ظل المراعاة الواجبة لمبادئ العالمية والحيدة والموضوعية بما يتيح تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية.

٤ - أما الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لشعوب العالم فلابد من بذلها ضمن سياق التنمية الشاملة. كما أن سُبل الحصول على الطاقة وإلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي أمور جوهرية في شنّ الحرب ضد الفقر وستحتاج إلى أن تعطى أولوية عليا من أجل تحقيق أهداف الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٥ - وأشار إلى مشكلة التصحر والجفاف التي لم يتم بعد التعامل معها على النحو الكافي من جانب المجتمع الدولي، وقال إن اتفاقية مكافحة التصحر والجفاف تمثل أداة مفيدة ولكن لا سبيل إلى تنفيذها بغير موارد مالية وتقنية كافية وبدون إجراءات جماعية متناسقة. وأوضح أن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية قرر مؤخراً أن يصبح مرفق البيئة العالمي آلية لتمويل الاتفاقية معربا عن ترحيب وفده بهذا القرار وعن الثقة في أن إعلان عام ٢٠٠٤ بوصفه السنة الدولية للصحارى والتصحر سوف يسهم أكثر في زيادة الوعي على

مستوى المجتمع الدولي بمدى خطورة الظاهرة والتهديد الذي تشكله بالنسبة للكوكب.

٦ - وخلص إلى القول بأن الحاجة إلى الموارد المالية أعاقت بصورة خطيرة القدرات الإنمائية للبلدان النامية، وقال إن إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري رسما إطارا مرجعياً لشراكة مسؤولة يمكن أن تعزز النمو والتنمية والمستدامة كما أن مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ أكد التزام المجتمع الدولي بالعمل من أجل التنمية المستدامة بما يتيح تلبية احتياجات الأجيال الحالية والأجيال المقبلة مع العمل على حماية البيئة في الوقت نفسه.

٧ - **السيد انديجابا** (ناميبيا): في معرض تأكيده على الرابطة التي لا تنفصم بين الأمن الدولي والتنمية الاقتصادية قال إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة العادية السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تشهد جفافاً و/أو تصحراً خطيراً ولاسيما في أفريقيا، المعقود في هافانا، وكذلك المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، المعقود في ألماتي، ينبغي تنفيذها ضمن إطار قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء بشأن التنفيذ المتكامل والمتناسق والمتابعة لنتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي معرباً عن أمل وفده في استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥.

٨ - وقال إن فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون في التوصل إلى اتفاق جاء ليؤكد على مسؤولية اللجنة الثانية في التطرق إلى قضايا سياسات الاقتصاد الكلي معربا عن أمل وفده في أن ينظر إلى مؤتمر كانكون بوصفه ''درساً مستفاداً'' وأن يشكل الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع الأساس لمزيد من التقدم في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر عقده في البرازيل عام ٢٠٠٤. وفيما يملك المجتمع الدولي القدرة والموارد على مكافحة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلا أن الشيء الوحيد الذي لا يتوافر هو الإرادة السياسية. ومن ثم يتطلع وفده قُدما إلى مؤتمر القمة العالمي المرتقب المعني بمجتمع المعلومات، انعقاد بما من شأنه أن يساعد على تجسير الفجوة الرقمية وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية كما يتطلع إلى المشاركة في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية.

٩ - وأوضح أن مساعي ناميبيا الجادة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أعاقها انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فضلاً عما نزل بها مؤخرا من كوارث طبيعية مثل الجفاف والفيضانات معربا عن قلق وفده لأن البيانات الأخيرة تنبئ بأن من المستبعد لأفريقيا أن تحرز الأهداف الإنمائية للألفية ولاسيما تلك المتعلقة بالحد من الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ثم أكد الحاجة للمزيد من المساعدات السخية من جانب المجتمع الدولي وللأخذ بنهج شامل إزاء تنفيذ تلك الأهداف لأن التنفيذ الانتقائي لا ينبغي السماح به. وأكد على أن ناميبيا سوف تواصل العمل لتعزيز التعاون الدولي من خلال الشراكة وخاصة بوصفها عضوا في الاتحاد الأفريقي ومن ثم فسوف تحث المجتمع الدولي على الوفاء بوعوده التي قطعها في سياق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

١٠ - **السيد دروبنجاك** (كرواتيا): قال إن ''الأخطار اللينة'' ومنها مثلاً المشاكل البيئية والأمراض المعدية والاضطراب الاقتصادي والجريمة والعنف المنزلي وفساد الإدارة والفقر البسيط تهديدات تشدد على أهمية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ورحَّب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية (A/58/323) ولاسيما النتائج المتعلقة بالحاجة إلى مستوى أعمق من التضامن والمسؤولية على المستوى الدولي فضلا عن مزيد من الاحترام

للقرارات التي تم التوصل إليها بصورة جماعية (الفقرة ٩١). ورحب كذلك بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء الذي شكل نقطة انطلاق مفيدة لإعادة فحص وتنشيط أعمال الجمعية العامة ولجانها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية المنبثقة عنه، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. ولهذه الغاية سيكون من اللازم إقامة تعاون كامل ودائم بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

١١ - وأكد على ضرورة أن تأخذ اللجنة بعين الاعتبار جدول الأعمال الإنمائي للدوحة والمؤتمر الدول المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وعليها أن تكفل زخماً سياسيا ودعما للشراكات الجديدة متوخية الهدف النهائي المتمثل في المساهمة في بلوغ شكل جديد للتعددية.

١٢ - وبرغم الإحباط الذي أحدق بانهيار المفاوضات التجارية في كانكون، يظل من المأمول توليد قوة دفع من أجل اتخاذ إجراءات حقيقية نحو إحياء نظام للتبادل التجاري يتسم بمزيد من الشفافية والانضباط والتعددية المنصفة لدى إجراء مفاوضات لاحقة لمنظمة التجارة العالمية. وأعرب عن تأييد وفده القوي للجهود المبذولة حاليا من جانب مؤسسات بريتون وودز لتشجيع مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية في عمليات صنع القرار في تلك المؤسسات، مرحبا بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات التي تمت لدى انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (A/58/216) ولاسيما ما تم التوصل إليه من قيام عدد من الاقتصادات النامية والمتحولة بزيادة جهودها لجعل عمليات صنع القرار المذكورة أكثر تشاركية بحيث تضم المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية (الفقرة ١١).

١٣ - وأوضح أن الأمر يحتاج بشدة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تكميل الجهود الوطنية. وفي هذا الشأن فإن الزيادة بنسبة الـ ٥ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٢ جاءت أمراً مثلجا للصدور حقا. وفي معرض ملاحظته بأن الرخاء الاقتصادي يشكل رادعا يحول دون التطرف والإرهاب والجريمة، أعرب عن ترحيبه بالدور القوي المتزايد الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ودعا إلى المزيد من تطوير التعاون بين المجلس ومؤسسات بريتون وودز من خلال اجتماعاتهما الخاصة الرفيعة المستوى المعقودة كل ربيع، ثم بين المجلس ومنظمة التجارة العالمية. وقال إن التركيز على واحد أو أثنين من المواضيع التي انبثقت عن توافق آراء مونتيري من شأنه أن يفضي إلى مزيد من التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وأثنى على النهج الشامل الذي يتبعه المجلس إزاء بناء السلام وإقامة ديمقراطيات مستقرة والمزج بين بناء القدرات وتعزيز المؤسسات القائمة والانتعاش الاقتصادي والمالي مضيفا أن الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس والمعني بغينيا بيساو، والفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس والمعني ببوروندي مثلان عن الآليات المناسبة لهذه الغاية معربا عن أمل وفده بأن تدعم اللجنة جهود المجلس لتعزيز التنمية في حالات ما بعد الصراع.

١٤ - وأكد على أن الشراكات الحقيقية وإشراك جميع العناصر ذات الصلة، وفعالية تعبئة مشاركة المرأة في التنمية سوف تشكل أمورا جوهرية في حشد الموارد اللازمة. وفيما يتعلق بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ أكد على الحاجة إلى إدماج جميع العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة في استراتيجية التنمية الشاملة مع استعراض آليات رصد التقدم الذي يتم إحرازه. وفي هذا الصدد يعرب وفده عن الترحيب ببرنامج العمل

الجديد للجنة التنمية المستدامة الذي يهدف إلى تحقيق التزامن بين التنفيذ والتقييم.

١٥ - **السيد ركويخو غوال** (كوبا): قال إن العالم لم يتغيَّر بعد سنة من انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. فمازال الأغنياء يزدادون غنىً والفقراء يزدادون فقرا. وتساءل قائلا كيف يمكن أن يلوح أي أمل لعالم أفضل بينما ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يتركز في بلدٍ واحدٍ بعينة بينما ٩٤ في المائة من ضحايا الجوع يعيشون في البلدان النامية؟

١٦ - وبرغم الوعود التي طُرحت في مونتيري، فإن البلدان المتقدمة لا تخصص سوى ٠,٢٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية وهذا يقصر بكثير عن الالتزام المتمثل في ٠,٧ في المائة. وإذا كان من المتوقع لها أن تقدم ٥٣ مليار دولار على شكل مساعدة إنمائية رسمية في عام ٢٠٠٣ فلسوف تجني أكثر من ٣٥٠ مليار دولار على شكل فوائد على الديون الخارجية. وفي ظل هذه الظروف فكل ما سيحدث هو استمرار زيادة الديون الخارجية وفي أمريكا اللاتينية وحدها، زادت الديون الخارجية من ٥ مليارات دولار عام ١٩٩٥ إلى ٨٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

١٧ - والأسوأ من كل ذلك هو أن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية فشل في الاستجابة إلى مناشدات البلدان النامية لإنهاء معونات الدعم المفروضة على المنتجات التي تُصدرها وفي إعطائها معاملة خاصة وتفضيلية، وأدى ذلك إلى انخفاض مشاركة بلدان العالم الثالث في التجارة الدولية دون المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨٠ فيما سجلت في الوقت نفسه أسعار السلع الأساسية انخفاضا شديدا.

١٨ - ثم ما هي أهمية تحرير التجارة بينما بلده محروم على مدى أربعة عقود من حق المشاركة في التجارة الحرة نتيجة حصارٍ اقتصادي وتجاري ومالي خانق وحشي يفرضه أقوى بلدٍ في العالم؟ وأي تنظيم سليم للنظام التجاري الدولي عندما يطبق بلد واحد القوانين التي يعمل بها خارج إقليمه ومنها قانون ''تورشيلي'' ''وقوانين هيلمز -بيرتون '' التي تنتهك سيادة الدول الثالثة وتقيد التجارة بين كوبا وتلك البلدان؟ بل أن الولايات المتحدة منعت شركاتها نفسها من تصدير الأغذية إلى كوبا كما منعت مواطنيها من السفر إلى هناك. وشدد على أنه ينبغي للحوار الرفيع المستوى المرتقب بشأن تمويل التنمية أن يقوم على أساس إطار عمل حيوي لمواصلة الحوار بين البلدان الصناعية والنامية والحوار على مستوى الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

١٩ - ثم أوضح أن من المهام الأكثر تعقيدا التي تضطلع بها اللجنة خلال الدورة الحالية ما سوف يتعلق بالنظر في برنامج عملها ضمن سياق قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء وتلك مسألة يوليها وفده أهمية كبيرة. وأشار إلى تجربة كبرى المؤسسات المالية الدولية معربا عن الأمل في أن تتيح نتائج هذه الممارسة مواصلة اللجنة لنظرها المستقل في مسائل سياسات الاقتصاد الكلي دون أن تضطر إلى أن تعكس إرادة الدول الكبرى. وفي المداولات المرتقبة، أوضح أن وفده سوف يركز اهتماما خاصا على الاستعدادات الجارية للاجتماع الدولي لإجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة وعلى الأنشطة التنفيذية للتنمية وتنفيذ المقررات التي تم اتخاذها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٢٠ - **السيد طلحة** (بنغلاديش): قال إن الحاضر يمثل مرحلة تدعو إلى القلق، وإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تجف منابعه بينما الفقراء يزدادون فقراً.

٢١ - وبرغم الآمال التي لاحت في البداية بأن العولمة سوف تجلب مزيدا من الإيرادات وتؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة، فإن معظم العالم النامي لم يستطع الاندماج كاملاً في العملية. فالأمر بحاجة إلى آليات مالية مبتكرة لمساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر وتحقيق نمو متواصل وتنمية مستدامة. ثم جاءت النكسة في كانكون لكي تبرر المبادرة مبكرا إلى استئناف المفاوضات. ومن شأن أي اختراق يتحقق في هذا المجال أن يتطلب قرارات شجاعة وتوفيقاً ملموس بين الآراء. ومن شأن التزام المجتمع الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية أن يتطلب أيضا نجاح نتائج المفاوضات. وينبغي اتخاذ الخطوات الكفيلة بالاستعداد للمفاوضات التي ستجري في جولة الدوحة المقبلة، كما ينبغي الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها دول العالم المتقدم إزاء القضايا الجديدة التي تم طرحها. وأعرب عن انشغال وفده إذ يشهد فرض كثير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تقيد سُبل الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات الناشئة عن البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٢٢ - كما أن وفده يساوره القلق إزاء حالة تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان رغم أن هذه البلدان تسعى جاهدة إلى أن تدرج العناصر المحورية من برنامج بروكسل ضمن برامجها الوطنية.

٢٣ - وأوضح أن بنغلاديش تشارك أفريقيا مشاكلها وتؤمن بكفاءة التعاون بين بلدان الجنوب، كما أنها أقامت علاقات خاصة مع كثير من الدول الأفريقية من خلال مشاركتها في جهودها من أجل بناء السلام والتنمية.

٢٤ - وقد قطعت بنغلاديش شوطا طويلاً منذ بدايات السبعينات. وبفضل مزيد من السياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي والانتفاع الملائم من المساعدة الخارجية والأفكار المبتكرة التي تم طرحها على الصعيد الداخلي ومنها مثلا الائتمانات المتناهية الصغر والتعليم غير النظامي، تنتج بنغلاديش الآن ٢٦,٨ مليون طن من الحبوب الغذائية من أجل إطعام أبناء شعبها البالغ ١٣٠ مليون نسمة. كما خفضت معدل زيادة السكان للنصف عبر العقدين الماضيين. وتظل مشكلة تعميم البعد الجنساني ضمن مسار الأنشطة الرئيسية هدفاً رئيسياً من أهداف السياسات الكبرى فضلاً عن أن الوضع الصحي والتعليمي الشامل ارتقى بشكل مرموق. وفي رأي وفده، لا يمكن تحقيق التنمية إلا في سياق من التعددية واللبرالية والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتمكين المرأة. وفيما ينبغي أن تظل التنمية أساسا هدفا وطنيا، فإن على المجتمع الدولي وليس غيره أن يوفر الخلفية العالمية وبيئة التمكين التي تحتاج إليها التنمية.

٢٥ - **السيدة محمد** (كينيا): قالت إن السياسات الاقتصادية التي تتبعها البلدان المتقدمة مازالت تؤثر سلبا على أداء اقتصادات البلدان النامية، وأن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية مازالت تحرم الحكومات من الموارد التي كان يمكن استثمارها في الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وتطوير البنى الأساسية. ومن ثم يدعو وفدها إلى حلول مستدامة لمشكلة الديون التي من شأنها أن تلبي مصلحة جميع البلدان المدينة. وعلى مدار سنوات، ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية في حال من الانخفاض المطرد بالأسعار الحقيقية وعلى البلدان المانحة أن تسعى جاهدة لتلبية الهدف المتفق عليه دولياً وهو نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية. ولم يُبذل ما يكفي لزيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز. ويأمل وفدها بأن يؤدي الحوار الرفيع المستوى المرتقب في الجمعية العامة والمعني بتمويل التنمية إلى مؤازرة ما تشعر به البلدان النامية إزاء هذه القضية. وما برحت التجارة الدولية تفيد أكثر البلدان

الصناعية تقدما بينما تشكل بقية بلدان العالم نسبة مئوية لا يعتد بها من المجموع. ويلزم تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام منتجات البلدان النامية كما يجب على البلدان المانحة أن تساعد البلدان النامية على تحسين الهياكل الأساسية القائمة على صعيدها بما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وتعزيز عنصر التنافس لمنتجاتها في السوق العالمية.

٢٦ - وأوضحت أن بطء وتيرة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا، من شأنه أن يسبب تأخيرات في إمكانية بلوغ المواعيد المستهدفة المتفق عليها ولاسيما في أفريقيا جنوبي الصحراء. ويدعو وفدها الشركاء الإنمائيين إلى إتاحة الوسائل المطلوبة للتنفيذ كما يؤكد على أهمية تحقيق شراكة عالمية لأغراض التنمية بوصفها الشرط الضروري اللازم أصلا لبلوغ جميع الأهداف الأخرى.

٢٧ - وأوضحت أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يشكل تهديدا خطيرا لجهود البلدان النامية في مجال التنمية. وعلى الصعيد الوطني، تنفذ حكومة كينيا خطة استراتيجية قائمة على أساس تحديد مناطق الأولويات الرئيسية بما في ذلك الوقاية والدعوة والعلاج والرعاية وتخفيف الأثر الاجتماعي - الاقتصادي الناجم عن المرض فضلا عن إجراء البحوث ذات الصلة. وقد نتج عن تلك الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، وبدعم من شركاء هذا البلد الإنمائيين، انخفاض حجم انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أن حكومتها تدعو إلى المزيد من الدعم الذي يقدمه شركاؤها الثنائيون والمتعددو الأطراف.

٢٨ - ويشكل القضاء على الفقر واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم. وتسلم كينيا بأن الحد من الفقر أمر أساسي بالنسبة للرخاء الاقتصادي للبلاد، كما أن حكومتها عاكفة على تنفيذ استراتيجية انتعاش اقتصادي ترمي إلى تكوين الثروة وخلق فرص العمل. وبما أن الاستراتيجية سوف تقتضي اعتمادات كبيرة من النفقات فإن الأمر يستلزم تمويلا خارجياً لتكميل الموارد المحلية. وعلى المستوى المتعدد الأطراف يعرب وفدها عن الترحيب بإنشاء صندوق التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر ويحث البلدان المانحة على المساهمة في الصندوق بما يتيح بدء عملياته فوراً.

٢٩ - وأشارت إلى الفساد بوصفه تحديا رئيسيا آخر تواجهه الكثير من البلدان الأفريقية لأنه يؤدي إلى تحويل مسار الموارد الشحيحة وتقليص الإمكانات اللازمة للتنمية. وفي ضوء الطابع عبر الوطني للفساد، فإن الأمر يحتاج إلى استراتيجيات وتدابير لمكافحة الفساد تتجاوز الحدود الدولية. وذكرت أن كينيا مشارِكة بصورة فعالة في المبادرات الإقليمية والدولية للقضاء على الفساد، وأنها تتطلع قدما إلى أن يتم في مرحلة لاحقة من السنة توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وعلى الصعيد الوطني سنت حكومتها عدة قوانين لمكافحة هذه الآفة بما في ذلك قانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية لسنة ٢٠٠٣ وقانون أخلاقيات الموظف العام لسنة ٢٠٠٣.

٣٠ - وتطرقت بالحديث إلى التدهور البيئي الذي ما برح يقوِّض إمكانات الحرب ضد الفقر أو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وقالت إن الأمر بحاجة إلى ما يكفي من الموارد المالية والتقنية في هذا الشأن، فضلاً عن بناء القدرات للبلدان النامية بما يتيح التنفيذ السريع والمضمون لخطة التنفيذ لجوهانسبرغ.

٣١ - ويدعو وفدها إلى تقديم المزيد من الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويرحِّب بإنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا الذي ينبغي أن يتلقى تمويلا

كافيا بما يتيح له الاضطلاع بولايته بطريقة فعالة ودقيقة من حيث التوقيت.

٣٢ - ويشعر وفدها بالتشجيع إزاء استمرار التوسع في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة- الموئل). وطبقا لقاعدة المقار، على نحو ما أعادت تأكيده الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٥٤، تود كينيا أن ترى عقد جميع اجتماعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وفيما يتعلق بتمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، تدعو حكومتها إلى زيادة الاعتمادات المخصصة من الميزانية العادية للأمم المتحدة بما يكفل تمويلاً قابلاً للتنبؤ وتخطيطاً وتنفيذاً أفضل لبرامج عمل كل من هاتين الهيئتين.

٣٣ - وخَلُصَت إلى الإعراب عن ترحيب وفدها بنتائج أعمال الفريق العامل المُخَصَّص التابع للجمعية العامة والمعني بالتنفيذ المتكامل والمتناسق والمتابعة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٣٤ - **السيد الحَدَّاد** (اليمن): قال إن المأساة المروعة التي حدثت نتيجة هجمات آب/أغسطس على مقر الأمم المتحدة في بغداد لا ينبغي أن تثني المنظمة عن مواصلة تقديم مساعداتها إلى الشعب العراقي. وأعرب عن تقدير اليمن العميق للجهود التي يبذلها الأمين العام لتدعيم الدور الريادي للأمم المتحدة في تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي المتعدد الأطراف إضافة إلى جهود الإصلاح الهامة المتواصلة التي يتم القيام بها. ونَوَّهَ بنجاح الفريق العامل المُخَصَّص التابع للجمعية العامة والمعني بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمتناسقين لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للتعامل مع القضايا المُعَقَّدَة المطروحة على بساط البحث. كما رَحَّبَ بأمور شتى منها فكرة ترتيب مناسبة كبرى في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المُحرَز في تنفيذ الالتزامات التي تم التَعَهُّدُ بها.

٣٥ - وبرغم أن أحدث المؤشرات تشير إلى تحسن في الاقتصاد العالمي، إلا أنه لا ينبغي الافراط في التفاؤل في هذا الشأن، نظرا لاستمرار الأثر السلبي الناجم عن التوترات الجيوسياسية. ويستلزم الأمر العمل بسرعة على إدخال المزيد من الإصلاحات في البيان المالي الدولي والنظام التجاري العالمي من أجل تعزيز التنمية وبما أن تحقيق إنتعاش اقتصادي قوي يتطلب - ضمن جملة أمور - حل المعضلات التي تُواجه جدول أعمال المفاوضات التجارية العالمية، فإن فشل الإجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون كان مدعاة لخيبة الآمال. فالاعتماد المتبادل حقيقة واقعة والاستمرار في التقدم بالنسبة للبلدان النامية أمر يقتضيه تحقيق الاقتصاد المُعَولَم وضمان الأمن والاستقرار لسكان العالم ولا بد من العودة إلى طاولة المفاوضات على هذا الأساس.

٣٦ - وفيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية فلا غنى عن التحرك قدماً من مناقشات السياسات العامة إلى حيث تجسيد الإرادة السياسية باتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعبئة الموارد المالية اللازمة للأنشطة الإنمائية في البلدان النامية ومعالجة قضايا الديون الخارجية والعمل على تماسك واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية العالمية.

٣٧ - وأوضح أن بلده يُخَصِّص جانباً كبيراً من ميزانيته لاستكمال البُنى التحتية اللازمة للتنمية المستدامة والشاملة بما يكفل الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعب اليمني كما أنه يجني باطراد الثمار الناجمة عن نظام سياسي أكثر رسوخا يقوم على أساس مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية. وفي

أوائل عام ٢٠٠٣ عُقِدَت الانتخابات البرلمانية فضلاً عن مواصلة الجهود للأخذ باللامركزية في الحُكم المحلي. وجميع القطاعات ذات الصلة تُشارك حالياً في الواجب المهم المتمثل في إعداد التقرير القطري الثالث للتنمية البشرية، كما تُتَّخَذ أسباب الحَيطَة لكفالة أن يظل جميع أصحاب المصالح مشاركين في العملية التنموية بهدف المواءمة بين البرنامج الوطني لليمن وبين الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر.

٣٨ - **السيد دي ريفيرو** (بيرو): تَكَلَّم باسم البلدان المنتمية إلى مجموعة ريو فقال إنه برغم أن بلدان أمريكا اللاتينية ما بَرِحَت تتبع جميع التشخيصات الموصوفة في مجال الاقتصاد الكلي على مدار عَقدٍ من الزمن فإن الدخل الفردي في أمريكا اللاتينية لم يزد في المتوسط سوى بنسبة ١,٣٣ في المائة. وما زالت معدلات الفقر والعَوَز ثابتة عملياً منذ عام ١٩٩٧. وفضلاً عن ذلك فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المتجهة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفضت لدرجة أن المنطقة أصبحت حالياً مُصَدِّراً صافياً للموارد المالية، كما أن مدفوعات الفوائد والأرباح وصلت إلى ١٥ مليار من دولارات الولايات المتحدة. وإذا لم يطرأ تحسُّن على مستويات الدخل ويتم تخفيف حدة الفقر وتزداد فرص العمالة، فسوف تتهدد الأخطار سُبُل الحكم الديمقراطي بفعل زيادة المطالب الاجتماعية للسكان.

٣٩ - لجميع هذه الأسباب، قَرَّر رؤساء دول بلدان أمريكا اللاتينية الـ ١٩ المنتمية إلى مجموعة ريو في أيار/مايو ٢٠٠٣، ضرورة إنشاء آليات مالية تكفل دعم الحكم الديمقراطي ومحاربة الفقر من خلال جذب موارد جديدة للاستثمار الإنتاجي ولخلق فرص العمل. ويتم حالياً مناقشة آليات مختلفة من جانب الخبراء الحكوميين، كما سيناقشها في مرحلة لاحقة وزراء الشؤون الاقتصادية لمجموعة ريو. والمأمول أن يتم في الوقت المناسب النظر في الوسائل الكفيلة بدعم تلك المقترحات الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي في المنطقة من جانب مجموعة الثمانية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والأمم المتحدة.

٤٠ - وتَوَد مجموعة ريو أن تُعرب عن قلقها إزاء نتيجة المؤتمر الوزاري المعقود مؤخراً لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، فقد أيَّدَت المجموعة ومارست التجارة الحُرَّة ولكنها ترى أنها بمثابة طريق ذي اتجاهين، فتحسين فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الناشئة عن البلدان النامية وإلغاء الإعانات الزراعية من جانب البلدان المتقدمة وفعالية تطبيق المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية أمور لا غنى عنها إذا ما كان الهدف هو بناء علاقة متَّسِقَة في التجارة الدولية. كما تثق مجموعة ريو بأن المفاوضات سوف يتم استئنافها في جنيف على مدار الأشهر القليلة القادمة وأن هذه المفاوضات سيتم توجيهها نحو التنمية.

٤١ - وأكد أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بناء تنفيذاً فعالاً بما يكفل القيام باستعراضات منتظمة لمستوى الامتثال بالالتزامات والأهداف المعتمدة في المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية المعقودة مؤخراً بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فكل من تلك المؤتمرات تم انعقاده على أساس من توافق الآراء وجميع هذه الحالات من توافق الآراء تُشَكِّل في مجموعها ''توافق الآراء العظيم'' للأمم المتحدة بالنسبة إلى القرن الحادي والعشرين، وهذا التوافق يجب نشرُه في كل أنحاء العالم، وعلى اللجنة ألا تقتصر على نشر هذا التوافق بين الآراء بل عليها أيضاً أن تكفل الامتثال الكامل للالتزامات التي تحتوي عليها.

٤٢ - **السيد ناميار** (الهند): قال إن توقُّعات الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة يثبت ضعفها نظراً إلى مجموعة

مختلفة من العوامل، فنمو التجارة العالمي بنسبة تقل عن ٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ يتسم بالضعف بالمقارنة مع المعدل الذي كاد يبلغ في المتوسط نحو ٧ في المائة في عقد التسعينات. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انكمشت انكماشا شديدا والنقل السلبي الصافي للموارد في عام ٢٠٠٢ بلغ نحو ضعف متوسط المستويات السنوية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢. وبينما زادت المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة هامشية فقد ظلت أدنى بكثير من هدف الـ ٠,٧ في المائة، دون أن يتم التوصل إلى أي حل دائم لأزمة الديون التي ينوء بها كثير من البلدان النامية فضلاً عن أن التدابير الحمائية المتزايدة ضد صادراتها أدت إلى الحد من قدرتها لا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولا تحقيق أهدافها الخاصة فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر.

٤٣ - وذكر أن المواعيد المُحَدَّدة في الدوحة بالنسبة لحل قضايا التنفيذ لم يتم الوفاء بها حتى قبل انعقاد اجتماع كانكون الذي فشل في التوصل إلى اتفاق يُعالج مصالح البلدان النامية باعتبار أن مُعالجة هذه المصالح خطوة لا غنى عنها نحو عولمة أكثر إنصافا. أما الحوار الرفيع المستوى المرتقب بشأن تمويل التنمية فلسوف يتيح للجمعية العامة تقييم محصلة مؤتمر مونتيري وبخاصة شواغل جميع البلدان النامية من أجل تحقيق المزيد من الإنصاف في العلاقات الاقتصادية وإتاحة صوت أقوى لها في عملية صُنع القرار.

٤٤ - ولن يتسنى للبلدان النامية تحقيق تقدم فيما يتعلق بخطة تنفيذ جوهانسبرغ إلا عندما تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها في هذا الصدد كما أن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني سوف يكون عاملا مساعدا، ولكنه لن يكون بديلاً عن تلك الالتزامات.

٤٥ - وبموجب قرار الجمعية العام ٢٧٠/٥٧ باء، تَتَحَمَّل اللجنة الثانية المسؤولية المهمة لتحسين برنامج عملها كجزء من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة وتلك قضية يُعرِب فيها وفده عن استعداده للعمل بفعالية مع الآخرين. كما ستضطلع اللجنة بدور مهم في التحضير لمؤتمر عام ٢٠٠٥ للاستعراض المتعلق بتنفيذ إعلان الألفية. وفيما اعترف مؤتمر قمة الألفية بالفرص التي تُتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فمن شأن مؤتمر القمة العالمي القادم المعني بمجتمع المعلومات أن يركز على كيفية إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع واستخدامها لمساعدة البلدان النامية.

٤٦ - وأوضح أن الهند دَعَّمَت الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة لجميع الدول الجزرية النامية الصغيرة، وينبغي لعملية الاستعراض أن تُفضي إلى مزيد من دعم تنفيذ البرنامج، كما أن تنفيذ برنامج عمل الماتي بشأن التعاون في نقل تجارة العبور يتطلب جهداً فعالاً للتعاون فيما بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية وشركائها من البلدان المتقدمة وعلى الجمعية العامة أن تُبقي تنفيذ البرنامج المذكور قيد الاستعراض.

٤٧ - وقد قَدَّر البنك الدولي أن البلدان النامية سوف تحتاج إلى ٥٠ مليار دولار أخرى سنوياً في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما أوضح الأمين العام عند بداية الدورة، فسوف يقتضي تحقيق هذه الأهداف استجابة جماعية من جانب المجتمع الدولي وتأمل الهند بأن تُتاح مثل هذه الاستجابة.

٤٨ - **السيد لوران** (كندا): انطلاقا من روح إصلاح الأمم المتحدة، وفي ضوء دعوات الأمين العام والجمعية العامة من أجل تركيز أفضل في أعمال اللجنة الثانية، أوضح أن وفود كل من أستراليا وأندورا وأيسلندا وسان مارينو وسويسرا وكندا وليختنشتاين والنرويج قررت أن تتكلم في إطار بنود فردية بدلاً من الكلام في المناقشة العامة. ومن شأن

هذا النهج أن يُفضي إلى مناقشة أكثر تركيزاً وتجانساً مع الانتفاع على الوجه الأفضل من الوقت المتاح. ويمكن حث الوفود الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه كما ستسهم مقترحات الرئيس بشأن تحسين طرائق عمل اللجنة في فعاليتها وكفاءتها.

٤٩ - **السيد جمالا** (إندونيسيا): قال إن الآثار السلبية الناجمة عن بطء النمو في الاقتصاد العالمي بالنسبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية زادت سوءاً بفعل فشل اجتماع كانكون ولا سيما فشل البلدان المتقدمة في التَعَهُّد بالتزام سياسي إزاء جدول أعمال الدوحة الإنمائي. وعلى الجمعية العامة أن تُجري تقيماً لتنفيذ جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وأن تكفل التوجيه السياسي الاستراتيجي اللازم في ضوء إعلان الألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرج وتوافق آراء مونتيري. وقد اتفقت إندونيسيا مع النتائج التي توصل إليها الأمين العام في تقريره بشأن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323) بأن المجتمع الدولي يملك الآن الموارد الكفيلة بالقضاء على فقر البشر، وعليه أن يُضاعف جهوده لاستخدام تلك الموارد، وعلى البلدان المانحة بالذات أن تقوم بدور أكبر لمساعدة البلدان النامية.

٥٠ - وقال إن التدابير التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة للتعجيل بتنفيذ برنامج جوهانسبرج تظل مدعاةً للترحيب وكذلك الجهود الرامية إلى تحسين آليات المتابعة المشتركة بين الوكالات. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تقوم باللازم من أجل تحقيق الأهداف التي تندرج ضمن الولايات التي تضطلع بها.

٥١ - ويُلاحِظ وفده أن جزءً من مبلغ الـ ١٦ مليار دولار المُلتَزَم به في مونتيري تم بالفعل توجيهه إلى بعض القطاعات، وأن ثَمَّة زيادة طفيفة ولكنها إيجابية في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولكن الأمر يقتضي المزيد والكثير. وحَثَّ البلدان المتقدمة على أن تفي بهدف الـ ٠,٧ في المائة وأوضح أنه تم الاتفاق أيضاً في مونتيري على وضع مصالح البلدان النامية في صميم برنامج عمل منظمة التجارة العالمية للوصول إلى نظام تجاري مُنصِف باعتباره أمراً تستلزمه التنمية ولكي يتحقق ذلك ينبغي إتاحة مزيد من الفرص أمام منتجات البلدان النامية لكي تصل إلى الأسواق المتقدمة.

٥٢ - وأعرب عن قناعة وفده بضرورة أن تركز اللجنة على تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات الدولية ذات الصلة، على أن يقوم هذا التنفيذ على أساس التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية والجمعية العامة على النحو المحدد في القرار ٢٧٠/٥٧ باء. وقال إن الدورة الحالية لا بُد أن تواصل إصلاح برنامج عمل الجمعية العامة ولكن لا ينبغي أن يُسفر الإصلاح عن تحجيم أي بنود من جدول الأعمال تكون جوهرية بالنسبة للبلدان النامية. وخَلُصَ إلى القول بأن جرس الإنذار دق في كانكون وجاء تذكرة بأن الأهداف الإنمائية قد لا تتحقق إطلاقاً في غياب التزام بالتصدي للمحنة التي يُعانيها الفقراء من البشر.

٥٣ - **أو وين مرا** (ميانمار): قال إن النظرة الاقتصادية العالمية ما زالت أبعد ما تكون عن أن تحوز الرضا، وأنه إذا ما استمر المعدل الحالي للتقدم فقد لا يتسنى إطلاقاً بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد جاء انهيار مفاوضات كانكون ليحبط مصالح البلدان النامية والدول المتقدمة النمو على السواء. كما أن المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة الإنمائي لا بد أن تبدأ من جديد مع ضرورة إعادة بناء الثقة في منظمة التجارة العالمية. وأوضح أنه تم التوصل في مونتيري إلى توافق مهم بين الآراء بشأن تمويل التنمية، وأن الحوار الرفيع المستوى المرتقب ما زال موضع ترحيب وإن كان الأمر يظل بانتظار زيادات كبيرة تطرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية وخفض جذري في ديون البلدان النامية. وتَحُثُ

ميانمار البلدان المتقدمة على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها إزاء البلدان النامية.

٥٤ - وذكر أن لجنة التنمية المستدامة توصلت إلى اتفاق مُشَجِّع بشأن تنفيذ خطة تنفيذ جوهانسبرغ وينبغي لها أن تضطلع بدور مهم في هذا التنفيذ. وأكد أن حكومة ميانمار ملتزمة بتنفيذ ما يخصها في جدول أعمال القرن ٢١ وهي طرف في معظم الاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة وقد انضمت مؤخراً إلى بروتوكول كيوتو.

٥٥ - لكن تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً ما زال أبعد عن أن يكون مرضياً رغم أن تنفيذه بالكامل سيساعد أقل البلدان نمواً على أن تتمتع بثمار العولمة. وأوضح أن ميانمار بوصفها أحد بلدان تجارة العبور على استعداد للتعاون مع جيرانها من البلدان غير الساحلية في إطار برنامج عمل الماتي بشأن التعاون في النقل.العابر.

٥٦ - ومضى يقول إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمر يتفق مع الأهداف الإنمائية الاقتصادية الوطنية لميانمار، وأن حكومته اعتمدت خطة لثلاثين سنة ترمي إلى تحسين الطُرق الريفية وقد وصفت السنة المالية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ بأنها سنة المياه النظيفة والطُرق الريفية وكانت الهبات العامة تُشَكِّل مساهمة كبيرة في مشاريع الإمداد بالمياه. وفي هذا الصدد، فإن أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج مبادرة التنمية البشرية لميانمار لم تشمل سوى ٣ في المائة من السكان الريفيين وهي تتطلب المزيد من الموارد.

٥٧ - وخَلُصَ إلى القول بأن المشاكل المترابطة للسلم والأمن الدوليين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية تتطلب نهجاً متوازناً بموارد متناسبة تُخَصَّص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ثم أعرب عن ترحيب وفده بمقرر الجمعية العامة بأن يتم في عام ٢٠٠٥ استعراض تنفيذ الالتزامات المُتَعَهَّد بها في إعلان الألفية مؤكداً أن الأهداف الإنمائية للألفية هي أفضل أمل بالنسبة لفقراء العالم ويمكن تحقيقها إذا ما تم الحفاظ على قوة الدفع الحالية.

٥٨ - **السيدة ندلوفو** (جنوب أفريقيا): قالت إن فشل اجتماع كانكون في التحرك قدماً بجدول الأعمال الإنمائي للدوحة يزيد من صعوبة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك فثَمَة دروس مهمة يمكن استقاؤها من ذلك الاجتماع. فلأول مرة، تتصرف البلدان النامية بصورة متناسقة لطرح جدول الأعمال الإنمائي. وقد ذكر وزير التجارة والصناعة لجنوب أفريقيا أن المقترحات المقدمة من جانب مجموعة الـ ٢١ شَكَّلت فصلاً جديداً في عملية منظمة التجارة العالمية من شأنه أن يكون فصلاً حاسماً في دفع عجلة المفاوضات. وثَمَّة درس آخر يقضي بأن البلدان التي تتمتع بمركز مُمَيَّز لا بُد أن تُقَدِّم تضحيات لإيجاد عالم عادلٍ وأفضل حالا.

٥٩ - وأوضحت أنه تم التوصل في الدوحة إلى توافق آراء بشأن الحاجة إلى بيئة جديدة للتجارة باعتبار أن التجارة هي قاطرة النمو الاقتصادي ويمكن أن تُسهم في القضاء على الفقر. أما الدعوة إلى إلغاء مبالغ الدعم الزراعية في البلدان المتقدمة فينبغي بالتالي فهمها على إنها دعوة للإنصاف، ذلك لأن مبلغ هذه الإعانات الداعمة يزيد بكثير عن المساعدة الإنمائية الرسمية على سبيل المثال. وقد ظَلَّت جنوب أفريقيا ملتزمة بولاية الدوحة ولكن شواغل البلدان النامية لا بُد من أخذها بنظر الاعتبار من أجل المُضي بالعملية قدماً إلى الأمام. وبهذا المعنى يتعين على الدوحة أن تظل جولة للتنمية وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقبل بتحمل عبء الإصلاح.

٦٠ - وأضافت قولها أن السبب الرئيسي للإحباطات الأخيرة في مجال التنمية يرجع إلى أن الانتعاش الاقتصادي العالمي لم يتحقق بعد، ولأن الأداء السيئ للاقتصاد العالمي

أدى إلى تحجيم إمكانيات تنمية البلدان النامية مما ينبغي معه بَثُ الحياة من جديد في أوصال التعاون الإنمائي الدولي. وفي بيانه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، قال رئيس جنوب أفريقيا إن الفقر والتَخَلُّف في العالم هما المشكلتان الرئيسيتان اللتان تواجهان الأمم المتحدة ومن ثَمّ فإن التحدي المطروح على اللجنة الثانية بالذات هو الوقوف على الإجراءات المحددة اللازم اتخاذها في هذا المضمار.

٦١ - ورغم أن عبء الديون ما زال عقبة كأداء في طريق التنمية إلا أن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المُثقَلَة بالدين ما زالت تفتقر إلى التمويل الكافي. ولأن جزء من المشكلة هيكلي، فقد يتطلب الأمر إعادة النظر في المبادرة بأسرها. ولقد سَلَّمت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بالمساهمة المهمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إزاء تخفيف الفقر ودفع عجلة النمو وينبغي النظر إلى تلك التكنولوجيات بوصفها أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

٦٢ - كذلك ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات المالية والتجارية الدولية. ويجب أن تُساهم البلدان النامية مساهمة كبيرة في تلك المؤسسات لأنها المستهلكون الرئيسيون لخدماتها ولأهداف برامجها، كما ينبغي لتلك المؤسسات أن تتسم بالمرونة الكافية لمواجهة التحديات التي تُصَادِف البلدان التي تجتاز مراحل مختلفة من التطور فضلاً عن ضرورة أن تستوعب جهود الإصلاح مسألة التواؤم بين الأطراف. وترى جنوب أفريقيا أن المؤسسات القوية المتعددة الأطراف هي الضمان الوحيد في إطار هيمنة الأقوى. ولسوف تؤازر جهود الأمين العام لإصلاح المنظمة والحفاظ على دورها الطليعي في الشؤون العالمية وينبغي للجنة الثانية أن تنظر في مهام دورها في إطار هذا الإصلاح.

٦٣ - وأعربت عن ترحيب وفدها ببرنامج العمل الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة لتنفيذ خطة تنفيذ جوهانسبرغ مؤكدة على أهمية التنفيذ على المستوى القطري ومعربة عن الأمل في إجراء الحوار الرفيع المستوى المرتقب بشأن تمويل التنمية.

٦٤ - **السيد غالا ليغوس شيربوغا** (إكوادور): قال إنه برغم أن العقد الماضي شهد بلداناً نامية وهي تعتمد إصلاحات اقتصادية هيكلية واسعة النطاق لتعزيز المزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد، إلا أنها تصادف صعوبات خطيرة وأوجه ضعف هيكلية. كما أن معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمالة المنتجة انخفضت إلى مستويات فادحة من حيث قصورها وندرة الفرص المتاحة فيها لتحسين الظروف المعيشية مما يشكل تهديداً لنظام الحكم والممارسات الديمقراطية.

٦٥ - وأوضح أن التدفقات المتزايدة للهجرة سواءً من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية أصبحت ظاهرة عالمية بحق فالمهاجرون غير الحاملين لوثائق أصبحوا أكثر عرضة للاستغلال وينبغي للمجتمع الدولي أن يُعالج مشكلة الهجرة الدولية وأن يُسَلِّم بأن بلدان المنشأ والبلدان المُضيفة تتحمل المسؤولية المشتركة عنه لحماية المهاجرين.

٦٦ - وتطرق إلى الديون الخارجية فوصفها بأنها ما زالت إحدى العقبات الشديدة الخطورة على طريق التنمية. وبسبب فداحة مدفوعات خدمة الديون لا يتبقى للحكومات سوى موارد أقل لإنفاقها من أجل تنفيذ البرامج الاجتماعية وتطوير البُنى الأساسية وينبغي النظر إلى الديون الخارجية بوصفها قضية اجتماعية وإنسانية تتطلب ميثاقاً تعاهدياً عالمياً وإنسانياً بين الدائنين والمدينين.

٦٧ - وذكر أن البلدان النامية ما زال يُحَالُ بينها وبين التنمية الكاملة لقدراتها بسبب الحواجز التجارية وسائر التدابير الحمائية التي حدّت من فُرَص وصول سلعها الأساسية إلى أكثر الأسواق دينامية وأشدها حيوية من الناحية

الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك فمواصلة الأخذ بالممارسات التجارية المُجحِفَة، ومنها مثلاً مبالغ إعانات الدعم لم تُفض فحسب إلى تشويه خطير في أنماط التبادل التجاري، ولكن نَجَم عنها أيضاً أثر تدميري بالنسبة للإنتاج في البلدان النامية. ويمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف أن يُشَكِّل أداة قوية في تحسين الرفاه ولكن جني ثمار مثل هذا النظام يتوقف على أن تظل التنمية هي العنصر الرئيسي. وأعرب عن قناعة إكوادور بأن الاتجاه نحو التعددية هو الضمان الوحيد للوئام الدولي في ظل سيادة القانون والتماس الخير العام.

٦٨ - **السيد رمضان** (لبنان) قال إن القضاء على الفقر، من خلال خلق بيئة مفضية إلى التنمية يُشَكِّل أحد الطموحات الرئيسية لشعوب العالم على أن مثل هذه البيئة تتطلب نظاماً تجارياً دولياً عادلاً ومتحرراً من الإعانات الزراعية والحواجز التجارية وسائر التدابير التي تعوق تدفق المصنوعات والسلع الأساسية من البلدان النامية التي تصدرها.

٦٩ - وأعرب عن قناعة وفده بأن تنفيذ توافق آراء مونتيري ينبغي تعزيزه. كما أعرب عن الأسف إذ يُلاحِظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية لن تكون كافية من حيث مستوياتها لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية وأن الأمر لم يشهد تحسناً لا في الاستثمار الأجنبي المباشر ولا في الديون الخارجية.

٧٠ - وخَلُصَ إلى القول بأن العولمة جاءت بفرص جديدة ولكنها ارتبطت كذلك بتوزيع مجحف للثمار وينبغي اتخاذ الخطوات التي من شأنها إقامة نظم اقتصادية ومالية دولية عادلة وهو أمر ضروري من أجل التنمية المستدامة وخاصة إصلاح المؤسسات المالية الدولية الذي لا غنى عنه لتشجيع المزيد من مشاركة البلدان النامية في عمليات صُنع القرار.

٧١ - **السيدة دافيلا** (كولومبيا): لاحظت أن الاقتصاد العالمي ما زال يعاني من جراء التباطؤ الذي كان قد بدأ منذ سنتين وأكدت أن المجتمع الدولي ينبغي بالتالي أن يُعَزِّز التزامه إزاء الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٢ - وقالت إنه مع الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر، أصبحت أمريكا اللاتينية مُصدِّراً صافياً للموارد المالية بل زاد الأمر سوءً من جراء الانخفاض الفادح في الأسعار الدولية للسلع الرئيسية وهناك ملايين من المزارعين وعائلاتهم في كل أنحاء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ممن يعتمدون على صناعة البُن وقد انخفضت إيراداتهم انخفاضاً كبيراً في السنوات الأخيرة لأن أسعار البُن تُحَدِّدها قسراً قوى السوق. كذلك فإن غياب الأسواق للمنتجات البديلة قَوَّض أيضاً المحاولات الرامية إلى القضاء على الفقر في الريف وإلى الحد من تدفقات السكان من الأرياف إلى المناطق الحضرية كما أعاق الجهود الرامية إلى تحجيم الاقتصاد غير الشرعي.

٧٣ - وذكرت أنه رغم العزم الدولي لمواجهة التحدي العالمي من أجل التصدي للفقر فإن مؤشر الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ظل عند نسبة ٤٠ في المائة وليس من المتوقع للنمو الاقتصادي في المنطقة لعام ٢٠٠٣ أن يزيد على ١,٥ في المائة. وبرغم انخفاض الأسعار الدولية للبُن، فإن المستهلكين في البلدان النامية ما زالوا يدفعون أسعاراً زائدة ومن ثَمّ فهي تحث المستهلكين والبلدان المنتجة للبُن على دعم التعاون لتعزيز آليات الحوار ومنها مثلاً منظمة البُن العالمية.

٧٤ - ومضت تقول إن البلدان النامية تتحمل كذلك تكاليف إضافية ومنها تلك الناجمة عن الحرب ضد التجارة غير المشروعة في المخدرات: لقد استخدمت فِرَق مكافحة المخدرات في كولومبيا مبالغ متزايدة من موارد الميزانية التي كان يمكن تخصيصها لأغراض التنمية الاجتماعية، كما أن الحكومة تعتز بإنجازاتها على مدار السنة الماضية في خفض

إنتاج المخدرات غير المشروعة بنسبة ٣٠ في المائة وفي استصلاح مساحات شاسعة من أراضي الغابات التي كانت في السابق تُستخدم لزراعة المحاصيل غير المشروعة. ومع ذلك فإن معيار تقاسم المسؤولية ينبغي تطبيقه كما يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى خفض الاستهلاك وإلى مراقبة إنتاج وتحويل السلائف الكيميائية وإلى تكثيف التعاون لمنع غسل الأموال على الصعيد العالمي.

٧٥ - وأكدت التزام كولومبيا بهدف الحَد من الجريمة عبر الوطنية بكل أبعادها على النحو الذي تكرر التأكيد عليه في إعلان الألفية، وقالت إن هذا الهدف يُشَكِّل أولوية عاجلة بالنسبة لكولومبيا بالذات لا لأن تجارة المخدرات الدولية تؤثر سلباً وحسب على قدرتها في التنمية، ولكن أيضاً بسبب الصلة بين الاتجار في المخدرات وبين الإرهاب. وأكدت أن عالماً خالياً من المخدرات سوف يكون بلا شك أكثر أمناً وسوف يوفر فرصاً أوسع للرخاء الاقتصادي. ولاحظت أن الحركات الإرهابية تستخدم الاختلالات الاجتماعية لصالحها مما ينبغي معه النظر إلى التنمية بوصفها وسيلة مهمة لتعزيز الأمن الدولي، كما أن التعاون بين البلدان في إطار العدل والتوازن لا غنى عنه لتأمين المشاركة البَنَّاءة للبلدان النامية في عملية صُنع القرار فيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية العالمية ومن أجل صياغة قواعد متعددة الأطراف وأكثر رسوخاً للتجارة الدولية. وعلى ذلك يصبح من الأمور الجوهرية تعميق الالتزام الوطيد بخفض مبالغ المساعدات والإعانات الداخلية وإضفاء تحسينات عميقة على شروط الوصول إلى الأسواق.

٧٦ - وأحالت إلى مصادر صندوق النقد الدولي قائلة أنه إذا ما أُلغِيَت الحواجز الجمركية وغير الجمركية إزاء التجارة ومعها إعانات الدعم فلسوف يزيد الاقتصاد العالمي بمبلغ ١٢٠ بليون دولار وهو رقم من شأنه أن يُضاعف المعونة الإنمائية وميزانيات التخفيف من الديون ويتم لصالح البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل على السواء.

٧٧ - ونَبَّهَت إلى أن فشل الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية لا ينبغي أن يجعل الدول الأعضاء تُحجِم عن المشاركة في مفاوضات تتم في المستقبل. ولسوف تبقى كولومبيا ملتزمة بالمفاوضات وهي تعتقد أن الوقت قد حان بالنسبة للبلدان المتاح أمامها أوسع الخيارات الاقتصادية لكي تتحمل المزيد من الالتزامات.

٧٨ - **السيدة شينويث** (المراقب عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)): استرعت الانتباه إلى بعض القضايا التي تربط أعمال منظمة الأغذية والزراعة باللجنة، وقالت إن الجوع ما زال يُسَبِّب معاناة واسعة النطاق. ونظراً لقصور الموارد المتاحة والإرادة السياسية المحدودة فيما بين الشركاء الإنمائيين، فبغير المسارعة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية ، فإن هدف النزول بعدد ضحايا الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ لن يتسنى تحقيقه اللهّم إلا عام ٢١١٥.

٧٩ - ومع ذلك فإن الفاو تُرَحِّب بالإعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الذي أعاد تأكيد التزامهم بالقضاء على الفقر والجوع ورفع مستويات المعيشة ودعا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب المجتمع الدولي لمساعدة البلدان النامية في جهودها. وأشارت كذلك إلى أمثلة أخرى تؤكد الاهتمام الذي أبداه زعماء العالم في مجالات أساسية منها الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والوصول إلى الأسواق كما أعادت تأكيد مؤازرة الفاو للدول الأعضاء.

٨٠ - وأخيراً أحاطت اللجنة علماً بالأنشطة المختلفة وبالدراسات والمنشورات والفعاليات والمبادرات الخاصة التي

تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع المجتمع الدولي بغية القضاء على الجوع والفقر.

٨١ - **السيد روبنسون** (المراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية): أعرب عن القلق إزاء الافتقار إلى احراز التقدم في تحقيق الأهداف التي توخَّتها جمعية الألفية، وأضاف أن الاتحاد الدولي يؤيد الاهتمام الراهن بالتركيز على القضاء على الفقر وبالذات الاعتراف بأن جهود الحد من الفقر ينبغي أن تُعالج الطابع المتعدد الأبعاد للرفاه البشري. لكنه أعرب عن خيبة الأمل لأن الفهم المتعمق للفقر، على نحو ما كشفت عنه البحوث والبيانات العامة التي تبناها مؤخراً المانحون والمستفيدون، لم ينعكس على النحو الكافي في السياسات والممارسات الإنمائية الراهنة.

٨٢ - وأعرب عن استعداد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية للعمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بتعميق الدعم للتنمية المستدامة بما في ذلك ما يتم من خلال طرح تعريف واسع وشامل بصورة مناسبة لمفهوم الحفظ بما يوضح الصلة الأساسية بين الحفظ وبين القضاء على الفقر وإدارة النُظم الإيكولوجية. وقال إن النتيجة الرئيسية التي أسفر عنها المؤتمر الخامس للساحات العالمية الخضراء أفادت بأن الساحات الطبيعية المحمية لأغراض الحفظ ينبغي تكاملها ضمن إطار جدول عمل عريض لتخطيط التنمية المستدامة مع ضمان المشاركة الكاملة لكل أصحاب المصلحة ذوي الصلة بما في ذلك المجتمعات المحلية والأصلية فضلاً عن التقاسم المنصف للمنافع الناجمة.

٨٣ - وتَعَهَّد بمواصلة دعم الاتحاد لتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف ولواكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة مؤكداً أنه ملتزم بالعمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة وخاصة فيما يتعلق بالمداولات المرتَقَبَة المتعلقة بالمياه. وأوضح أن الاتحاد يعمل كذلك على بناء القدرة التقنية من خلال الثقافة والبحوث القانونية البيئية، وأنه فرغ لتوه من إنشاء أكاديمية القانون البيئي التابعة للاتحاد وهي شبكة في طول العالم وعرضه من الجامعات التي تضم برامج حافلة للقوانين البيئية من أجل دعم الأمم المتحدة على بناء القدرات للوكالات الحكومية وللهيئات القضائية وللجمهور العام.

٨٤ - وخَلُصَ إلى القول بأن الحاجة للدعم المتبادل بين التجارة والتنمية المستدامة تم التأكيد عليها باستمرار منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومع ذلك فما زال الأمر يتطلب إنجاز الكثير. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز السياسة الدولية و في عمليات التواؤم الرئيسية التي تشتد الحاجة إليها بين التنمية المستدامة والتجارة. ويحث الاتحاد الدولي منظومة الأمم المتحدة على المشاركة بصورة استراتيجية واستباقية أكثر في تأكيد التوصل إلى نتيجة ناجحة لجدول أعمال الدوحة الإنمائي، وعلى مضاعفة جهودها في الأجل الطويل لتحقيق التآزر بين التجارة والتنمية المستدامة بطريقة تُعَزِّز الاستقرار والإنصاف.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.